



قرار ٢٤٢ : بداية الانحراف العلني

وإذا كانت الانظمة العربية ، قد تنكرت للنضال الفلسطيني ولل قضية الفلسطينية ، بالنظر الى ارتباطاتها مع الامبريالية العالمية ، فانها لم تجرؤ على التنكر العلني والواضح والانجرار الفعلي بكل سفور في مستنقع الخيانة الوطنية ... فانها وبعد قرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧ وبعترافها بهذا القرار بدأت بتوظيف كل امكاناتها السياسية والعسكرية والتعبوية لتنفيذه .

وهكذا ... يصحح قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ ، يشكل بداية الانحراف العلني السافر للانظمة العربية تجاه القضية الفلسطينية وتخليها الجريء والوقح عن اهداف الجماهير العربية والفلسطينية في تحرير الوطن العربي من الكيان العنصري الصهيوني .

... والطريق ؟

ان شعبنا الفلسطيني الاعزل ، غير المنظم والذي رفض باصرار وحزم وقاتل بكل قواه الذاتية مشروع التقسيم عام ١٩٤٧ ، وتصدى ببطولة لاحباطه . على الرغم من ضخامة المؤامرة ، لا يمكنه الان . وبعد ان حمل السلاح ونظم نفسه ضمن ثورته الفلسطينية ان يقبل بتصفية قضيته ...

ويبقى على القيادة الفلسطينية ان تعسي ان مصلحة جماهيرنا الفلسطينية لا تتفق مع كل قرارات هيئة الامم المتحدة التي تنطلق من خلال واقع الوجود الصهيوني على ارضنا ، وان اي تغيير نوعي في هذه القرارات ، انما يكمن في قوانا الذاتية ، ومدى قدرتنا على انتهاز خط الشعب ، خط حرب التحرير الشعبية ، مستفيدين ما امكن من اي قرار يعالج قضيتنا ويعترف بها على ان نوظفه لمصلحة استمرار خط الجماهير في سبيل تحقيق اهدافها .

خدمة الثورة الفلسطينية نحو الاستمرار في حمل السلاح لتحقيق الاهداف الحقيقية للثورة في تحرير كامل تراب الوطن ... نجد ان هذه القرارات تجبر لتبرير تراجمات تاريخية متدرجة تحت وهم الانتصارات .

وهكذا ، فان قرار ٢٤٢ ، الذي يكرس قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧ ، من حيث تقسيم ارض الوطن ، وترسيخ الوجود الصهيوني ، اصبح بفضل « الانتصارات العربية » وسلاح الثورة الفلسطينية هدفا تناضل الانظمة الرجعية العربية والقيادة الفلسطينية من اجل تحقيقه !

خط الجماهير ... هو الهم

ان المؤسسة الدولية والمجتمع الدولي والرأي العام العالمي ستظل تضع تحت تصرفنا امكانات ايجابية هامة لخدمة خطنا الثوري ... لكن هذه الامكانات ستظل دون جدوى ، وقد تبرر لحرف نضالنا ... اذا لم نعرف كيف نتوجه بثورتنا الى الامام .

ان تغيير موازين القوى في المنطقة لمصلحتنا ... لمصلحة الثورة الفلسطينية ، هو الذي سيجعل من هذه الامكانيات اضافة جديدة وهامة لامكاناتنا السورية وتدفع بقضيتنا العادلة الى الامام ... والمطلوب ، تحقيق تغيير نوعي على سلوكنا الثوري ، بحيث نوظف هذه الامكانات في سبيل استمرار حملنا للسلاح من اجل تحرير كل تراب الوطن ... والاعتماد اساسا على الجماهير الشعبية الفلسطينية والعربية لتحقيق هذا التغيير في موازين القوى واتباع نهج الكفاح الشعبي المسلح كطريق اساسي لا بديل عنه للتحرير . ومن اجل سلوك هذا النهج الثوري ، فان القيادة الفلسطينية مطالبة برفض قرار ٢٤٢ ، ورفض التعامل معه على اي اساس وتحت اي مبرر ... ووضع القرارات الايجابية للامم المتحدة في خدمة استمرار الثورة . وليس وسيلة لانحرافها ، وتبريرا لخيانتها الوطنية النهائية لاهداف الجماهير .

سكينا نجدد الأمم المتحدة ثوب قرار ٢٤٢

الخطوط العريضة للاشكال المختلفة التي تتخذها المؤامرة المستمرة لتطويع المقاومة الفلسطينية استعدادا لاستئناف مسيرة التسوية الاستسلامية ، كتمهيد مسبق اساسي بالنسبة للانظمة المنخرطة فيها ، اخذت تبرز بوضوح متزايد ، ففي الوقت الذي تقر فيه اكثرية كبيرة في الجمعية العامة للامم المتحدة مشروعا يمكن اعتباره توصية بتقسيم ارض فلسطين ، بدعوته الى انسحاب اسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ ، على ان يعهد بمنطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة الى منظمة التحرير ، تأتي دعوة سورية رسمية الى قص اجنحة المقاومة الى درجة عزلها عن موقع المسؤولية في النظر والتقرير بالقضايا المصرية للشعب الفلسطيني .

فمن جهة اقرت الجمعية العامة للامم المتحدة بأغلبية ١٠ دوله مقابل ١٦ معارضة - من بينها اسرائيل والولايات المتحدة - مشروعا يدعو « الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي تحتلها منذ سنة ١٩٦٧ ، وذلك خلال فترة تنتهي في اول حزيران المقبل ، وعلى ان توضع منطقتا الضفة الغربية وقطاع غزة بعد جلاء الاسرائيليين عنها ، تحت ادارة الامم المتحدة ، على ان يعهد بها في نهاية الامر ، الى منظمة التحرير الفلسطينية » .

لقد دعت الجمعية العامة لمجلس الامن الدولي الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتطبيق هذه القرارات باعتبار انه يتيح « التقدم السريع نحو حل المشكلة الفلسطينية واقامه سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط » . وكانت اللجنة الخاصة « لممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني » والمؤلفة من ٢٠ دولة اعضاء في الامم المتحدة . قد تقدمت بهذا المشروع الذي تم تبنيه بالامس ، وعارضته ايضا العديد من دول اوربا الغربية .

وإذا كان تبني مثل هذا القرار في الجمعية العامة يبقى مجرد موقف تجاه الموقف العربي في الصراع العربي - الاسرائيلي لان ليس للجمعية العامة صلاحية تنفيذ المقررات . فان فيه بضعة نقاط جديرة بالملاحظة .

● الاولى - التذكير بان الولايات المتحدة خارجة لنهها من موقف بدا ايجابيا في ظاهره نصر العرب : عندما وافقت على البيان الصادر عن مجلس الامن مؤخرا . والذي عبر عن القلق الشديد من الوضع في الاراضي التي تحتلها اسرائيل ، ومن استمرار هذا الاحتلال ، واعلن بطلان كل الاجراءات الادارية والنشريعيه التي اتخذتها وتتخذها سلطاته ، لانها تشكل عقيد احام السلام . فلك الموافقة الاميركية لا تورط واشنطن او نزعها في تناقض مع موقفها الذي يتفق مع اسرائيل بان لا انسحاب اسرائيلي كامل من الاراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ . بل كانت تلك فرصة اميركية للنشريات على موقف يؤيده العرب دون ان يكلفها ذلك شيئا . اما مشروع « لجنة العشرين » الاخير فقد عارضته الولايات المتحدة (مع اسرائيل بالطبع) بالصيغ التي تتضمن موقفا حاسما : ان انسحاب اسرائيل خلال فترة زمنية محددة من الاراضي العربية المحتلة منذ حرب حزيران ١٩٦٧ ، او في الدعوة الى تسليم منظمة التحرير الفلسطينية الضفة الغربية وقطاع غزة . وهذه



الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني مع المقاومة الفلسطينية

دمشق تدعو الى تصفية المقاومة سياسيا

والمؤسسات الشعبية (الاتحادات والنقابات) الفلسطينية ، وبالتالي عزلها كليا عن القرارات المطلوبة فلسطينيا في المرحلة القادمة . ومن جهة ثانية ، فان هذا الدعوة تعكس علنا ، نية سورية بل ونية الانظمة العربية المنخرطة في مسعى التسوية السلميه ، بالتخلص من تمثيل المنظمات المقاتلة ذات المواقف المتعارضة والمتناقضة معها ، في داخل المجلس الوطني ، تشكيل مجلس يمكن هذه الانظمة من التحكم في قراراته لتسهيل عملية اجهاض القضية الفلسطينية وتسوية الصراع القائم مع اسرائيل نهائيا .

وهنا ايضا ، قد يكون الجهر بهذه النية السورية من با بالضغط والتحويل على قيادة منظمة التحرير بالاقصاء والعزل - فيما تستمر مؤامرة استنزاف المقاومة وتحجيمها في لبنان - بأن المطلوب منها الطوعية والطوعية الكاملة ، والا ... ان هذه الدعوة التهديدية والجريئة ، التي اطلقتها صحيفة « البعث » التي لو استندت الى استثناء فلسطيني حقيقي لاكتشفت « اعتقادا » اخر لدى « الغالبية العظمى الفلسطينية » ، التي تدعى النطق باسمها ، هذه الدعوة ، وفي الوقت الذي يعلو فيه الحديث عن « عام التسوية » القادم وعن دولة فلسطينية او ما شابه ، تدعم للمرة الالف سلامة التنبيه والتحذير بان المؤامرة مستمرة لتجريد المقاومة الفلسطينية من بندقيتها ، ودفعها دفعا الى « جرش لبنانية » لتكون الضحية التي تدبح على عتبة مفاوضات التسوية الاستسلامية .

بلسان نظام الحكم القائم ، الى اقصاء المقاومة عن اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي سيعقد في القاهرة ، في الشهر المقبل . وقد بررت « البعث » دعوتها المريية هذه ، بالقول بان « الغالبية العظمى من الفلسطينيين تعتقد بان اقضاء التنظيمات المقاتلة عن الدورة المقبلة هو السبيل الوحيد لجعل البرلمان الفلسطيني خشية الخلاص بالنسبة اليهم » . وزعمت الصحيفة مزيدا في تبرير هذه الدعوة ، بان زعماء المقاومة الفلسطينية قد « فقدوا سمعتهم » ، وليس هناك « اهل بان ينجحوا في استئناف الحوار فيما بينهم حول مواضيع مهمة كمسألة احتمال اشتراك الفلسطينيين في مؤتمر جنيف او انشاء دولة فلسطينية » . (١)

ان هذه الدعوة العلنية المريية تعكس نية مزدوجة الاهداف فمن جهة انها تأتي في وقت يصف فيه مصدر فلسطيني المحادثات السورية - الفلسطينية التي استؤنفت في دمشق ، بأنها « شبه فاشلة » ، ولا يستبعد ان يكون الجهر علنا عن صحيفه « البعث » ، محاولة ضغط على قيادة منظمة التحرير لتعديل موقفها من القضايا موضوع الخلاف ، في المحادثات الجارية بين الطرفين ، في دمشق ، والقبول بها يطرحه الجانب السوري ، وتهديد هذا القيادة باقصائها عن المجلس الوطني الفلسطيني الذي يعتبر عمليا بمثابة البرلمان الفلسطيني الذي تتمثل فيه المنظمات المقاتلة

المعارضة الاميركية ، غير المفاجئة ، لا تخيب سرى آمال الانظمة المراهنة على « تسوية عادلة ودائمة » تجيء عن طريق العدو الاميركي .

● اما الملاحظة الثانية ، فهي ان هذا القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة ، ومضمونه ان يحال كتوصية الى مجلس الامن الذي يتمتع بصلاحيه تطبيق القرارات ، سي طرح رغم ذلك ، على انه انتصار هام تحققه منظمة التحرير على الصعيد الدولي ، وسيروج له على هذا الاساس ، مع اغفال ناحية عجز كتل الاغلبية التي اقرته ، عن تطبيق شيء منه ، وتطلب تنازلات عملية من المنظمة ، في ظل انتصارات وهمية من هذا النوع ، وفي مثل هذه المرحلة الخطيرة التي تمر بها الثورة الفلسطينية .

لكن من السخرية المرة ان تحصل منظمة التحرير على « بادرة نقد » (في نص القرار القائل بان يعهد اليها ادارة الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي) في نفس الوقت الذي تحاك فيه الخطط عندنا ، لسحب هذه الثقة كليا . ووصلت الى درجة الدعوة العلنية الى ذلك ورغم اننا لا ندع انفسنا بالدافع التصفوي لهذا القرار الدولي حول القضية الفلسطينية .

ما وراء دعوة الاقصاء

فقد دعت صحيفة « البعث » السورية الناطقة